مهرجان الحدباء المسرحي ٢٠٠٦: جائزتا أفضل ممثل وأفضل موسيقى تصويرية لفنانين كلدوآشوريين

نينوى: كرم حسو

تحت شعار "المسرح واجهة المجتمع الحضارية" وبرعاية الاستاذ الدكتور أبي سعيد الديوجي رئيس جامعة الموصل اقامت كلية الفنون الجميلة قسم الفنون المسرحية مهرجان الحدباء المسرحي الاول من السادس عشر ولغاية الثلاثين من نيسان الماضي على قاعة الاجتماعات الكبرى في جامعة الموصل. تضمن المهرجان اثني عشر عملا مسرحيا حجب احدها بسبب عدم اكتماله. وشارك في المهرجان الى جانب كلية الفنون الجميلة فرقة مسرح قره قوش، معهد الفنون الجميلة، نقابة الفنانين في نينوى، مركز الحدباء للثقافة والفنون، معهد الفنون الجميلة/الدراسات المسائية، مديرية تربية نينوى/ النشاط المدرسي". كما بلغ عدد المشاركين من فنيين وممثلين وغيرهم ١٢٣ مشاركا ومشاركة، أما عدد المتفرجين طوال ايام العرض فبلغ سبعة آلاف متفرجا. أما عن العروض المقدمة في المهرجان فهي "مسرحية شعر مستعار، مسرحية المؤلف والبطل، مسرحية السيد وخادمه، مسرحية الجمجمة، مسرحية حلم الفناجين، مسرحية صندوق أبي، مسرحية الاعدام، فنتازيا رائحة الحكايات، مسرحية أمادوا، وأخيرا مسرحية فنران ومطابع". ووزعت اللجنة التحكيمية في اليوم الاخير جوائز وشهادات ودروعا للمشاركين والفائزين من الذين حصلوا على درع أفضل فنان دور رئيسي وسام بربر، وأفضل موسيقى تصويرية الفنان ايدن فصيح، كما حصلت فرقة مسرح قره قوش على درع المهرجان لمشاركتها فيه وحصلت فضائية آشور على شهادة تقديرية من القائمين على المهرجان لتغطيتها المتميزة للعروض. وللتعرف أكثر على الجوائز والفائزين الكلدوآشوريين السريان في هذا المهرجان التقينا الفنان وسام بربر:

– ماهي الجائزة التي حزت عليها وعن أي عمل؟.

* حصلت على جائزة أفضل ممثل مقدمة من مهرجان الحدباء الأول ٢٠٠٦ بمشاركتي في مسرحية امادو من تأليف ناهض الرمضاني واخرج الأستاذ منقذ محمد البجدلي عن دور شخصية رئيسة وهي "امادو" ومسرحية امادو تدور أحداثها حول جندي بابائي بقي معزولا بعد انتهاء الحرب وبعد ثلاثين سنة يجدونه على سطح جزيرة ويطلبون منه الرجوع معهم إلى عالمهم والى حياتهم لكنه يرفض ويقول لهم انتم بنيتم عالما جديدا، لكم وداويتم جراحكم لكنكم تركتموني جرحا مفتوحا لثلاثين سنة، من الذي يداويني؟". وهذه المسرحية هي عبارة عن ثلاث قصص يظهر من خلالها الجندي امادو في ثلاث شخصيات القصة الاولى أو الجندي الأول "امادو ١" يكون معلما وجنديا في الجيش، والقصة الثانية هي لجندي محترف "امادو ٢"، أما الثالثة فقد كانت عبارة عن فلاح أصبح جنديا "امادو ٣". والقصة الرابعة يظهر امادو بشخصية الجندي العراقي. أما عن دوري فقد مثلت القصة الثانية أي الجندي المحترف والقصة الرابعة الجندي العراقي.

– حسب علمي انها الجائزة الاولى على هذا المستوى التي تحصل عليها.. ماذا تعني لك هذه الجائزة؟.

* تعني لي الكثير ولا أخبئ عليك أن احد الاساتذة في كليتي قال لي أن هذا الدرع هو شهادة بحد ذاته وانا افتخر بهذه الشهادة ولا سيما أني حصلت عليها من بين مئات الممثلين وهم من الذين لديهم الخبرة في العمل المسرحي لعشرات السنين وحصولي على احسن ممثل هو شيء رائع بالنسبة لي.

– إلى أين تريد أن تصل في مجال الفن المسرحي؟.

* الإنسان دائما يريد أن يحقق أمنياته ومن امنياتي عندما انخرطت في مجال المسرح أن أحقق لنفسي الشهرة، ولكن لا اعرف هل الشهرة سوف تخدمني في رسالتي التي انوي إيصالها في فني وهي الرسالة الإنسانية وخدمة مجتمع.

– سؤال يجول في الخاطر، بما أن الفنان العراقي المعروف ريكاردوس يوسف يكون عمك هل كان له الأثر في اختيارك الفن أو تأثرت به على الاقل؟.

* ابدا، لكن العبدع ريكاردوس يوسف ساعدني عندما أخترت الفن دائما كان ينصحني ويعلمني اشياء كثيرة عن الفن وأنا منذ طفولتي مغرم بافلام الاكشن الامريكية لهذا كنت احلم بان امثل في احداها.

– ماهي مجمل الاعمال التي شاركت فيها؟

* شاركت في الكثير من الأعمال أهمها قلم الطوفان وشقائق النعمان اخراج الدكتور ريكاردوس يوسف، وتمثيلية "بصخوثا" من اخرج الأستاذ عامر ايوب، ومسرحية "طموحات" من اخراج الأستاذ حنا نيسان التي عرضت في يوبيل ديرمار بهنام، ومسرحية "اسطورة الشيطان" التي عرضت في مهرجان عنكاوة من إخراج الأستاذ شوقي حكمت وباللغة السريانية، ومسرحية "عندما تعود الخيول" التي عرضت في مهرجان اشور باتيبال وباللغة السريانية وهي من اخراج الأستاذ شوقي حكمت ايضا ومسرحية "تديم شهريار" اخراج الدكتور محمد إسماعيل عرضت في المهرجان السنوي لكلية الفنون الجميلة، واخيرا مسرحية "القنديل" من إخراج الأستاذ الراحل فريد عبد اللطيف التي عرضت في مهرجان المحبة والسلام في محافظة نينوى.

– في النهاية من نظن انه السبب في حصولك على هكذا درع، والى من تقدمه؟.

* أمي وأخوتي لانهم فسحوا لي المجال الكامل للعمل في الفن والى كل المخرجين الذين عملت معهم في بداية حياتي الفنية أمثال الأستاذ حنا نيسان، الأستاذ وسام نوح، الأستاذ شوقي حكمت، الأستاذ الراحل فريد عبد اللطيف، د. محمد إسماعيل، والاخ العزيز ايدن فصيح. و أساتذتي في كلية الفنون الجميلة جامعة الموصل جميعا واخص بالذكر الدكتور جلال جميل والدكتور محمد إسماعيل والأستاذ منقذ محمد البجدلي والى فضائية اشور التي اعمل ضمن ملاكاتها.. كما أقدم هذا الدرع إلى كل من ساعدني في الحصول عليه وبصورة خاصة إلى الطالب الكلدوآشوري السرياني لأنني نموذج من هؤلاء الطلبة ومن طلبة العراق وعلينا ان نعمل في خدمة هذا البلد و ان نكون مبدعين لكوننا بناة اول حضارة في العالم حضارة بلاد ما بين النهرين.

اما عن حامل درع أفضل موسيقى تصويرية لمسرحية الجمجمة الفنان ايدن فصيح فقد أجرينا هذا اللقاء معه:

– كيف انخرطت في مجال الفن المسرحي؟.

* في اول حياتي وبداية عملي شجعني وساعدني في السير على طريق الفن والتمثيل الاستاذ نصار مبارك كجو حيث عملت معه في مسرح الدمى ومسرح الطفل، وبعدها عملت مع المخرج شوقي حكمت الذي كان له الدور الأكبر في تعلقي بالمسرح ومن ثم استمريت في العمل حتى عملت ضمن ملاكات اذاعة وتلفزيون اشور ولدي الان من إخراجي مسرحية "عندما تعود الخيول". أطروحتي في معهد الفنون الجميلة، واغنية صورت على طريق الفيديو كليب للمغني انس الكاتب وشاركت باخراج بعض البرامج في تلفزيون اشور.

– ماذا عن درع مهرجان الحدباء الأول الذي حصلت عليه؟.

* حصلت على درع المهرجان عن أفضل موسيقى في مسرحية الجمجمة عمل باتنوميم "صامت" شخصيتان من تأليف حسين رحيم وإخراج عباس علي عبد الغني كما كانت لي اعمال موسيقية أخرى منها لمسرحية "امادو"، و مسرحية "الشعر المستعار".

– كما تعرف ان اختصاصك هو الإخراج فما العلاقة بين الموسيقى والإخراج؟.

*"علاقة الموسيقى بالإخراج في مسرحية الجمجمة يعتبر من أهم المستلزمات التي يعتمد عليه المخرج كون العمل "باتنوميم" أي تكون الموسيقى مصاحبة مع الحدث والمؤثرات الصوتية التي يبدأ المخرج توظيف جسد الممثل مع الموسيقى والنص المسرحي لكي يعطي جمالية في الحركة.

– الى من تهدي هذا النجاح؟.

*"النجاح قبل كل شي هو لكليتي وأساتذتي ولكل طلبة كلية الفنون الجميلة فلهم الدور الأكبر في تشجيعي ومساعدتي كما اهديه إلى كل الطلبة والشبيبة الكلدوآشوريين السريان الذين آزرونا من أول يوم المهرجان والى آخره واهديه أيضا إلى طلبة معهد الفنون الجميلة والى كل صديق شجعني على العمل الفني والى الأستاذ الراحل فريد عبد اللطيف والى رئيس قسم الفنون المسرحية الدكتور محمد إسماعيل والى الدكتور جلال جميل.

تدني مستوى الرعاية والخدمات الصحية

استهداف حياة الجراحين والأطباء عمل لا إنساني خطير

سعد حسين

منذ سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣ وأعمال تصفية وارهاب الأطباء والجراحين لم تتوقف، وتشير الاحصاءات المعلنة في الصحف نقلا عن مصادر صحية رسمية، أن عدد الأطباء الذين أغتيلوا لحد الآن تجاوز الـ ٢٥٠ طبيبا وجراحا في مختلف الاختصاصات فضلا عن إضطرار آلاف آخرين الى مغادرة العراق خشية تصفيتهم وتمركز معظمهم في الدول المجاورة والشرق وسطية.

تعد محاولة إفراغ العراق من ملاكاته الطبية ظاهرة خطيرة ولا انسانية تضاف الى سجلات الأعمال الارهابية والاجرامية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ولم يسبق ان حصلت في بلد آخر، وبسبب طبيعة هذا الجرم وتوعيته فقد ذهب البعض الى تصنيفه ضمن قائمة الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية التي لا تقل خطورة عن جرائم الابادة البشرية.

ومن خلال دراسة أسلوب وستراتيجية الجهات المنفذة لهذا المخطط الشيطاني ضد الشعب العراقي، يتبين لنا أنها تمتلك جهازا لتجميع المعلومات يتوخى الدقة في معرفة المتميزين من الأطباء والجراحين ومن حملة الشهادات العليا وذوي الاختصاصات النادرة، كتلك المتعلقة بجراحة القلب والدماغ والأمراض السرطانية والأوعية الدموية وغيرها. والى جانب جهاز المعلومات جرى اختيار عناصر الاختطاف والاغتيال بعناية وتدريبها بشكل جيد ادى الى نجاحها لحد الآن في تجنب الوقوع في أيدي الأجهزة الأمنية على خلاف العمليات الاجرامية الاخرى.

تصل بشاعة الجرائم التي ترتكبها هذه العناصر المنظمة الى ذروتها بعد كل عملية اختطاف، فتقوم أولا بالإتصال لمساومتهم على مقدار الفدية المالية مقابل إطلاق سراحه، ولكن وبعد تلبية مطاليب الخاطفين يتعرض معظمهم الى القتل أو إصابته بطلق ناري أو ممارسة التعذيب الجسدي والنفسي ضده الى درجة تجعله يشعر بضرورة الهروب خارج الوطن وهناك حالات اخرى يتم تصفية الأطباء المشهورين دون الحاجة الى مساومة ذويهم.

الأطباء يتخذون إجراءات احترازية ووقائية لحمايتهم

أن ستراتيجية إدارة العمليات الارهابية ضد الملاك الطبي العراقي شاملة رغم أنها تفضل اختيار ضحاياها ممن يمتازون بالشهرة والسمعة الواسعة في البلاد كي تحقق بذلك هدفين في آن واحد الأول ويتمثل بالتخلص من الضحية المستهدفة أما الثاني فهو لإثارة الرعب في نفوس السكان والملاك الطبي بهدف منعهم من مزاولة مهنتهم الانسانية والاعتكاف في بيوتهم أو مغادرة العراق على جناح السرعة، في وقت تشتد فيه الحاجة الى الخدمات الطبية والكفاءات والخبرات المطلوبة لمعالجة واسعاف ضحايا التفجيرات اليومية، وهذا يعني أن الكثير من المرضى والمصابين سيلاقون حتفهم لتعذر توفير العدد الكافي من الجراحين الماهرين لانقاذهم.

أن الاستمرار بهذه العمليات الاجرامية، دفع نسبة كبيرة من الأطباء للاستعانة بحراس مسلحين لمرافقتهم باستمرار، فيما فضل قسم آخر إغلاق عيادته في وقت مبكر قبل مغيب الشمس أو زيادة أيام غلق عيادته وهناك مجموعة ثالثة من الأطباء المعروفين اضطروا الى الحصول على اجازات متوسطة وطويلة الأجل سواء براتب أو بدونه في محاولة للإمتناع عن تقديم خدماته الطبية والابتعاد عن الخطر. لقد وصلت الحالة الى تغيير العديد من الأطباء أماكن سكنهم وغلق هواتفهم المنزلية

واستضافة أخوتهم وأقربائهم للعيش معهم بعد ترحيل أسرهم الى دول الجوار، الآلاف من الأطباء الآخرين قاموا بتصفية ممتلكاتهم وموجوداتهم وهاجروا خارج العراق.

إرهاب الملاك الطبي يؤثر على أدائهم لواجبهم الإنساني

أن استمرار هذا الوضع خلق جوا من القلق والرعب والتوتر الشديد والشد العصبي وحرمانهم من فرص الراحة والتمتع بصحبة أسرهم وزيادة ساعات السهر أثناء الليل كلها عوامل سلبية تؤثر بلا شك على مستوى الخدمات الطبية التي يقدمها الأطباء وتعاملهم مع الحالات المرضية بل وحتى مع المرضى أنفسهم. مضافا الى ذلك المعاملة السيئة التي يتلقاها عادة الأطباء في المستشفيات الحكومية من قبل ذوي المصاب خاصة قبل وخلال الكشف على المريض ويزداد الوضع سوءا بعد مفارقة المريض والمصاب حياته حيث يتهم ذويه الملاك الطبي بالتقصير وعدم الاستجابة السريعة.

تعاظمت خطورة استهداف الأطباء أيضا عندما تجري عمليات تصفية عمادات وأساتذة كليات الطب العراقية والأرقام المعلنة مؤسفة ومحزنة للغاية، إذ أن هذه الفئة من الأطباء يقع على عاتقها تدريس الطلبة وتخريج الأطباء عليه فأن تعويضهم بملاك أدنى سيؤثر بلا شك على المستوى العلمي والخبرة للخريجين الجدد آخذين بنظر الاعتبار أن الملاك التدريسي في كليات الطب هم من الأطباء الذين عرف عنهم براعتهم في الميدان الطبي وممن يحملون شهادات عليا من خارج العراق وداخله.

فعلا أدى اغتيال الأطباء العراقيين وارهابهم الى نتائج سلبية ليس في المجال الصحي فحسب، بل وعلى الصعيد الاقتصادي عندما بدأ الآلاف من المرضى العراقيين ومنذ الأشهر الأولى للإحتلال ولغاية اليوم الى السفر الى الدول المجاورة وخاصة الاردن لتلقي العلاج اللازم واجراء العمليات الجراحية المتعذر القيام بها في العراق كجراحة القلب والدماغ والأمراض السرطانية وجراحة العيون والجهاز الهضمي وبعض حالات الكسور وهناك أعداد اخرى تسعى للحصول على معلومات مؤكدة لعدم اقتناعها بالتشخيص الطبي في العراق.

تستنتج مما تقدم أن غالبية العراقيين الذين هم من الفقراء وذوي الدخل المحدود وكذلك المصابين في حوادث التفجيرات والأعمال الانتقامية اليومية والمرضى المحتاجين لاجراء تدخل جراحي عاجل سوف تكون فرص علاجهم محدودة وربما معدومة في الحالات المستعصية الصعبة نظرا لعدم توفر الأجهزة اللازمة والأدوية المستوردة.. وقد لوحظ أن الكثير من المصابين توفوا في صالة الانتظار لعدم توفر العدد الكافي من صالات العمليات أو الجراحين وفي حالات اخرى يواجه المصاب خيارا صعبا إما بفقدان أحد أطرافه أو أعضائه وإما فقدان الحياة لعدم توفر الجراح الكفوء الماهر.

السلطات الصحية والأمنية عاجزة عن فعل شيء

أمام هذه المشاهد المؤلمة التي تعصر قلوبنا، تقف وزارة الصحة والأجهزة الأمنية عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها في المحافظة على ما تبقى من الثروات والكوادر الطبية والعلمية العراقية رغم أن الأجهزة الأمنية حققت نجاحات كثيرة في إلقاء القبض على عشرات الشبكات الإرهابية والإجرامية التي تنشط في ميادين اخرى كخطف النساء والأطفال وسرقة المركبات والمحلات والتفجيرات.. على أية حال لا تتمكن الأجهزة الأمنية في أي بلد مهما امتلك من وسائل من توفير الحماية لكل أطبائه وجراحيه. لذلك فأن المطلوب هو البحث عن المصادر التي تخطط وتمول وتنفذ هذه العمليات وتشخيصها ومداهمة أوكارها والقضاء على عناصرها.. حيث يسود الاعتقاد أن جهات معادية للعراق تقف وراء هذا النوع من الأعمال الارهابية التي تستهدف إفراغ البلاد من العلماء والكفاءات والعقول الرشيدة والأدباء والمفكرين والاقتصاديين لكون هذه الشرائح يقاس بها المستوى الحضاري للدول.

وفي الختام نود التأكيد أنه لا توجد احصائية دقيقة تشير الى أعداد الضحايا الذين لقوا حتفهم لنقص العلاج الطبي أو قلة الجراحين الأكفاء.. كم من المصابين والحالات العاجلة فارقوا الحياة على أسرّتهم في المستشفيات ولم يحصلوا على الإسعاف أو فارقوا الحياة في صالات العمليات.

حقوق الطفل العراقي تتعرض لانتهاكات صارخة

عصام حازم

أن حماية الطفل ورعايته وتوفير الظروف الطبيعية لتنشئته هي من واجبات ومسؤوليات الأسرة والمجتمع والدولة، إلا أنه أضيفت اليها خلال النصف الثاني من القرن الماضي مسؤولية اخرى هي المجتمع الدولي الذي له مساهمات فاعلة في مساعدة وحماية الأطفال لا سيما أثناء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وانتشار المجاعات والأوبئة والفقر المدقع واستغلالهم في الدعارة وتجارة المخدرات والعمل القسري.

ولأجل تفعيل الجهد الدولي على أرض الواقع، اعتمدت الأسرة الدولية العديد من الاتفاقات والنصوص الدولية ذات الصلة بحماية الطفل والتي أصبح على الدول الأطراف فيها الإلتزام بتنفيذها وتكييفها في تشريعاتها الوطنية ومن بين هذه الاتفاقات إعلان حقوق الطفل لعام ١٩٥٩ واتفاقية الطفل لعام ١٩٨٩ والبروتوكولين الملحقين بها لعام ٢٠٠٠ "بمنع الأطفال في الاشتراك بالنزاعات المسلحة واستغلال الأطفال في الدعارة".

وفي مجال العمل، حرمت الغالبية العظمى من التشريعات الوطنية تشغيل الأطفال الصغار "دون سن ١٤ سنة" ومنع تشغيل الأطفال "١٤-١٧" سنة في المهن الخطرة والمرهقة كالعمل في المناجم والمصانع أو تلك التي تحط من كرامة الانسان وتؤثر على نشأة الطفل كالعمل في الخمارات وأماكن لعب القمار وصبغ الأحذية.

يصنف الطفل كما هو الحال بالنسبة للمرأة وكبار السن والمرضى والمعوقين والمعدمين، على أنه من الفئات الاجتماعية الضعيفة التي تستحق الأولوية في الرعاية والاهتمام من جانب الدولة والمجتمع، حيث أقامت الدول المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والرياضية والترفيهية الخاصة بالأطفال وشكلت منظمات غير حكومية ولجانا وطنية للدفاع عن حقوق الطفل. أما على الصعيد الدولي فأن الكثير من الآليات والمنظمات تعمل حاليا في تقديم المساعدات لحماية للأطفال في شتى أنحاء العالم لعل أبرزها منظمة الطفولة "اليونسيف" والصليب الأحمر الدولية ومن مؤسسات المجتمع المدني العالمية منظمات "كير، أنقذوا الأطفال، أطفال بلا حدود"، وهي منظمات عادة ما تنشط وتبرز خلال النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

أوضاع أطفال العراق في أدنى مستوياتها

للأسف الشديد فأن نشأة أجيالنا القادمة عموما تسير عكس عقارب الساعة ولا تتماشى مع أبسط المعايير الوطنية والدولية وتعيش في أجواء حرب حيث الإنفجارات والمظاهر المسلحة والرعب والهلع ما يزال يخيم في سماء وأرض العراق منذ ٢٦ سنة وأنتج هذا الظرف المخيف هو خطف الأطفال واغتصابهم وتعذيبهم.. مع ذلك نعود الى صلب الموضوع ونقول أنه في ظل غياب رقابة الدولة وعزوف المجتمع عن أداء دوره وتفكك العديد من الأسر العراقية لأسباب مختلفة إضافة الى عوامل اخرى كثيرة ساهمت جميعها في استغلال الأطفال العراقيين وحرمانهم من فرصة التمتع بطفولتهم في بلد غني بثرواته وخيراته.. ولكن أصبح فقيرا نتيجة تراجع القيم الخلقية والتربوية وفقدان الاحساس والتنعم بالحياة الطبيعية.

ظاهرة تشغيل الأطفال كانت وما تزال موجودة، إلا أن حدتها تضاءلت ووصلت الى أدنى مستوى لها ابان سنوات السبعينات عندما أقرت الدولة قوانين وتشريعات لتعزيز حقوق الطفل مثل قانون التعليم الالزامي، وقانون التعليم المجاني ومكافحة الأمية التي ألزمت الأسرة العراقية على إرسال أبنائها الى المدارس كما وفرت نصوص العمل في التشريعات العراقية الحماية اللازمة للأطفال ومنع استغلالهم في شتى ميادين العمل.. ولكن هذه الظاهرة سرعان ما اتجه مؤشرها نحو الهبوط بدءا من عام ١٩٨٠ عندما اضمحل الدور الأبوي في الأسرة بسبب إنشغال أرباب الأسر في الحروب وأداء الخدمة العسكرية لأكثر من عقدين من الزمن فضلا عن تدهور الحالة المعاشية وتراجع رقابة الدولة عن اداء واجبها تجاه حماية الطفل، بل ان الدولة أصبحت أداة خطيرة لاستغلال الأطفال في أبشع الصور عندما جندتهم في الميليشيات المسلحة كالجيش العراقي وفدائيو صدام وأشبال صدام.. الخ، ثم استمرت الحال بعد عام ٢٠٠٣ إذ جرى تجنيد الأطفال في الميليشيات الحزبية المسلحة والمشاركة في المقاومة بل وحتى في بعض العمليات الانتحارية وهو ما يتعارض كليا مع كل المواثيق والنصوص الوطنية والدولية التي أقرت بحماية وتعزيز حقوق الطفل وخاصة اتفاقية الطفل لعام ١٩٨٩ والبروتوكولين الملحقين بها.

اليوم وأمام أنظار الدولة والمجتمع نشاهد الأطفال في العراق، وبغض النظر عن الأسباب والتبريرات، يمارسون مختلف المهن المرهقة في قطاعات البناء، التشييد، الزراعة، المعامل والمصانع، النقل، خدمات إدامة المركبات وغسلها، تحميل وافراغ الشاحنات.. أما الأعمال غير المشروعة كالسرقة والسطو المسلح والاغتيال وتجارة المخدرات فتدخل في سلم الجرائم.

كثير من أطفالنا اليوم يتعرضون الى الإصابة بالأمراض والعوق وآخرين يفقدون الإحساس بكرامتهم والإذلال بسبب ممارسة مهن خطيرة ونتيجة لذلك ازدادت نسبة الأمية بين الأطفال واستغلالهم في الدعارة والتسول، ومما يفاقم من خطورة استفحال هذه الظاهرة التي لها تأثيرات سلبية على مستقبل أجيال العراق أيضا هو غياب دور مؤسسات المجتمع المدني والتشغال المجلس النيابي والحكومة في القضايا الأمنية والملحة، وعلى صعيد المجتمع والمدرسة فهي الاخرى عزفت عن اداء دورها حتى اصبحت كل اسرة لا تفكر الا بحماية ابنائها ولا تبادر في تصحيح السلوك الخاطئ للاطفال الاخرين سواء في الشارع او المدرسة. هذا الأمر جعل من اوضاع اطفال العراق في حالة مزرية يرثى لها ويصعب وصفها وتناول كل جوانبها والشيء المحزن هو فقدان الامل بمعالجتها في المرحلة الراهنة، ولذلك فان مسؤولية ارباب الاسر تتحمل الجهد الاكبر في اعداد الاجيال القادمة لغاية استعادة الدولة لقدراتها وامكاناتها كي تمارس هي الاخرى دورها المهم.

وكي نقف على جوانب الموضوع، لا بد لنا ان نشير الى ان بعض الاعمال المهنية والحرف الفنية والتراثية تتناقلها الاجيال حيث يعلم الآباء ابناءهم على اتقانها وهنا ينبغي ان تراعي التشريعات الوطنية المحافظة على الارث الحرفي بما يضمن ايضا حماية الطفل كتوفير الشروط المطلوبة لمكان العمل، تحديد ساعات العمل وعمر الطفل، عدم الاساءة اليه واستغلاله.. الخ.. وما نأمله ان تسلط المؤسسات الاعلامية الاضواء على هذه المشكلة الاجتماعية التي يعتمد عليها مستقبل العراق في بناء صرح حضارته وتقدمه وان تخصص مؤسسات المجتمع المدني خاصة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان جزءا من نشاطها للدفاع عن حقوق الطفل العراقي.